نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية : واقع وتحديات

L M D SYSTEM AT THE ALGERIAN UNIVERSITY: REALITY AND CHALLENGES.

طالبة دكتوراه عيلام فتيحة [1] ، د/ لشهب أحمد [2]

[1] جامعة الجزائر-3- ، ailam.fatiha@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر-3- ، lecheheb.ahmed@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 28 / 12 /2019 تاريخ القبول: 03 / 04 /2020 تاريخ النشر: 30 / 05 /2020

الملخص:

يواجه التعليم العالي في الوقت الراهن تحديات عديدة توجب إصلاحه ومراجعة علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه من أجل حل مشكلاته الحاضرة ومواجهة التحديات المستقبلية المختلفة . لذا تأتي هذه الدراسة لتبرز الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر وتحديدا إصلاح ل م د ومعرفة التحديات التي تواجه هذا الإصلاح، ورسم ملامح لعلاجها وتقويمها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي – الجامعة- نظام ل.م.د.

Abstract:

At present, higher education faces many challenges that need to be reformed and have a review of its relationship with the society in which it lives in order to solve its current problems and meet the various challenges of the future. This study is intended to highlight the reforms identified by higher education in Algeria, especially the reform of L M D, the challenges facing this reform, and the development of features for its treatment and correction.

Key words : *Higher Education- The University- Lmd System.*

1-المؤلف المرسل: عيلام فتيحة ، **الإيميل:** ailam.fatiha@univ-alger3.dz

مقدمـة :

يعتبر التعليم العالي والبحث العلمي أهم وسيلة لتكوين العنصر البشري المؤهل علميا وعمليا، من خلال تزويده بمختلف عناصر المعرفة العلمية والممارسة البحثية، بإعتبار أن كلاهما يكونان الطاقة العقلية الخلاقة واليدوية الفعالة. في هذا المسار تراكمت مجهودات الدولة منذ الإستقلال في إطار سياسة وطنية لتنظيم هذا القطاع الحيوي في المجتمع والنهوض به لتلبية حاجاته من الإطارات والباحثين غير أن تواصل أعمال الدولة وسرعتها أدت إلى الوقوع في حالات أزمة تمظهرت بالخصوص في إرتفاع كمية المنتوج الذي حققته المنظومة التعليمية على حساب ضعف نوعيتها. هذا ما دفع بالدولة إلى تقييم وضعية التعليم الجامعي وضبط إشكاليته ومحاولة حلها بسياسة إصلاحية سميت نظام ل م د الذي تمخض عن جهود اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي خرجت بتوصيات مهمة صادق عليها مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 حيث تم تحديد العديد من الأهداف تدور أساسا حول تحقيق الجودة، وقد إنطلق المشروع في عينة من الجامعات سنة 2004، وقد أضحى هذا النظام بعد أقل من عشرة سنوات من إنطلاقه يطبع مشهد التعليم العالي في الجزائر، بحيث أن كل الجامعات تطبقه في جميع الإختصاصات. وعلى الرغم مما حققته الإصلاحات من نتائج إيجابية في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن منظومة التعليم العالي في ظل تطبيق نظا ل م د بقيت تواجهها جملة من التحديات والعقبات حالت دون تحقيق هذا النظام للأهداف المرجوة منه.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة المتواضعة معالجة الإشكالية التالية: ما هو واقع قطاع التعليم العالي في الجزائرفي ظل تطبيق نظام ل م د؟ وماهي أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام الجديد في الجامعة الجزائرية؟

1- نظام ل م د لإصلاح التعليم العالي في الجزائر:

لقد تبين أن النظام الكلاسيكي المعتمد في الجامعة الجزائرية أصبح غير موافق للتحولات الكبرى في مجالات العلم والمعرفة نظرا لإحتوائه على مجموعة كبيرة من الإختلالات المتراكمة عبر السنوات الماضية، مما شكل عدة أزمات وهذا راجع لعدم إستجابته للتطور السريع في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والإقتصاد والإعلام والإتصال. مما أدى لاحقا إلى عجز في تلبية إحتياجات المحيطين الإقتصادي والإجتماعي. هذا بالإضافة إلى عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي، خاصة في مجال الإستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة.

وعليه فإن التفكير في إصلاح التعليم العالي بالجزائر جاء على ضوء جملة من النقائص والإختلالات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- الدخول الى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي.
- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام تدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب مما ينتج عنه نسبة رسوب كبيرة.
- نظام التقييم الخاص بالنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير.
- عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة.
- هيكلة معقدة ونفقية ولا توفر مقرؤية واضحة مع وجود مسارات تكوين مغلقة.

- تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة.
- نسبة التأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج وذلك بسبب هجرة الأساتذة الباحثين.
- إندماج ضعيف للجامعة في محيطها الإجتماعي والإقتصادي.
- ضعف الصلة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل والذي يؤدي الى نتائج سلبية عديدة من ضمنها إرتفاع معدلات بطالة المتعلمين.

يضاف الى هذه النقائص والإختلالات دوافع أخرى تتمثل فيما يلي[2]:

- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الإقتصادي يتطلب قوى عامة جديدة الإعداد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال برامج تعليمية وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي؛
- إزدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على إستقطاب الطلاب وعلى الحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى؛
- إرتباط كثير من دول العالم بإتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي الدولية، ومنظمات التعاون والتمويل، مما زاد الدعوة إلى الحرص على النوعية العالية في الصناعات والأبحاث والمواد التعليمية؛
- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والإنسجام بين مستوياته المختلفة (هيئة التدريس، والإدارة الجامعية، أولياء الأمور، والطلاب)؛
- حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في إتخاذ القرار وتدعيم تمويل مشروعات الجامعات؛
- عدم توجه البرامج الدراسية بشكل كاف لتلبية الإحتياجات الحقيقية لسوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية لهم.

إن هذه النقائص والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر في السنوات الأخيرة تنفذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة لتدارك الوضع وإصلاح الإختلالات التي وقفت عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولمواكبة النظام الدولي للتعليم شرعت الوزارة الوصية في تطبيق نظام تعليم عالي جديد يعرف بنظام ل م د حيث تم تنفيذه سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004.

2-1- التعريف بنظام ل م د في الجامعة الجزائرية:

هو نظام تعليم جديد في الجامعة خاضع لإصلاحات المنظومة التربوية إختصر في (ل م د) ويقصد به ليسانس ، ماستر ، دكتوراه ، ويقابله في التسمية النظام الكلاسيكي أو القديم الذي نهجته الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال ودأبت على تطبيقه الى غاية 2004[3]، وهذا الهيكل التعليمي مستوحى من السياسات التعليمية للدول الأنجلوسكسونية، وتعمل به حاليا مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأميركية، كندا، إنكلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، بلجيكا، الصين: اليابان، تركيا، تونس، المغرب وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى[4].يسمح للطالب بتحضير متسلسل لثلاث شهادات:

شهادة الليسانس: هي الشهادة الأولى يتم الحصول عليها بعد ثلاث سنوات دراسة أو 06 سداسيات.

شهادة الماستر: تحضر في مدة سنتين بعد الليسانس (04 سداسيات) وهي مرحلة تعميق المعارف في التخصص المختار.

شهادة الدكتوراه: آخر شهادة مخصصة لحاملي شهادة الماستر الراغبين في تعميق دراساتهم تحضر في مدة ثلاث سنوات.

ولقد دأبت الوزارة الوصية الجزائرية في تطبيق النظام الجديد ل م د عقب صدور القرار الخاص بإستحداث نظام ليسانس جديد، فكانت البداية عبر ثمانية جامعات وطنية ليتم تعميمه تدريجيا عبر باقي الجامعات الوطنية، وبالتزامن مع هذا التعميم تم وضع سياسة وطنية يتلاشى معها النظام الكلاسيكي تدريجيا ليحل محله النظام الجديد ل م د، هذا ولقد شهد شهر جوان من سنة 2007 تخرج أول دفعة ليسانس بالنظام الجديد ل م د حيث بلغ عدد الخريجين حوالي 1000 طالب متخرج ليسانس بصيغته الأكاديمي والمهني عبر ثمانية جامعات وطنية في 56 تخصصا، ليتم الإنتقال بعده الى الطور الثاني من التكوين في هذا النظام الجديد وهو ماستر ل م د[5].

1-3- خصائص نظام ل م د:

يتميز نظام ل م د بمجموعة من الخصائص تميزه عن النظام الكلاسيكي منها[6]:

- تمكين الطلبة الجدد من التأقلم مع الحياة الجامعية، والتعرف على الفروع والتخصصات المفتوحة بشكل تدريجي؛
- يمكن الطلبة الأوائل من مواصلة الدراسة في الماستر والدكتوراه؛
- يقرب الطالب من الأستاذ والإدارة وهذا ما يعزز قنوات الإتصال ويحسن الأداء الفردي والجماعي؛
- يخفف من شروط الإنتقال من سداسي إلى آخر؛
- يتميز بالمنافسة والتفتح اللتان أصبحتا من مميزات نظام التعليم العالي؛
- مستحدث لفضاءات جامعية وإقليمية ودولية، تسهل حركة كل من الأستاذ، الطالب، الباحث من مختلف الأقطار؛
- تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي؛

- يتميز نظام التعليم الجامعي ل م د، بإسناد ملحق للشهادة والمتمثلة في الوثيقة التي تقدم للطالب مع الشهادة، وتعرف هذه الوثيقة بالمؤهلات المكتسبة والأرصدة المتحصل عليها خلال المسار التكويني للطالب، وتحتوي كذلك على معلومات حول الطالب والمؤسسة التي ينتمي إليها وكذا مستوى الشهادة؛
- يتميز نظام ل م د بنظامه الزمني الذي يعتمد على نظام السداسيات، إذ يعادل كل سداسي 14 أسبوعا.

1-4- مبادئ نظام ل م د:

يقوم نظام ل م د على ثلاث مبادئ[7]:

1.الرسملة: تعتبرتحصيل حاصل لخاصية الإحتفاظ أي أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم التحويل من مؤسسة إلى أخرى، كما يمكن تحويل الرصيد (القروض) عند مغادرة المؤسسة الأصلية.

2.الحركية: تمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي و تسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.

3.الوضوحية: تمكين سوق العمل من مقارنة شهادات ل م د في إطار التشغيل.

1-5- أهداف نظام ل م د:

يهدف النظام الدراسي الجديد من جهة إلى تجاوز المشاكل التي ميزت النظام القديم، ومن جهة أخرى إلى تحسين الأداء داخل الوسط الجامعي. ويمكن رصد أهم أهداف هذا النظام في النقاط التالية[8]:

- تحسين نوعية التكوين بمؤسسات التعليم العالي؛
- تسهيل حركية الطلبة بين الجامعات الجزائرية والدولية؛
- إنفتاح الجامعات الجزائرية على العالم الخارجي خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا؛
- تحقيق تبادل فعلي مع المحيط الإجتماعي والإقتصادي؛

- ربط الجامعة بسوق العمل والإستجابة للمتطلبات الإجتماعية والإقتصادية؛
- العمل على إنسجام وتكييف نظام التعليم العالي الجزائري مع العالمي؛
- الإعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي؛
- تطوير آليات التكيف مع تطورات المهن[9]؛
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح وإحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها؛
- إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور؛
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.

1-6-أطوار التكوين في ظل نظام ل م د:

تعتمد هيكلة هذا النظام على ثلاثة أطوار تكوينية وهي[10]:

الطور الأول: مدته 3 سنوات بعد البكالوريا (بكالوريا + 3 سنوات)، و تشمل على تكوين قاعدي (أولي) متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات (تعليم مشترك يمتد على سنتين)، وفيه يتحصل الطالب على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة، وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية وإكتشافها، وتمكينهم من القدرات العملية التي تيسر له الإندماج في الحياة المهنية، وذلك بتعزيز تحكمه في التكنولوجيات الحديثة و في اللغات الأجنبية. ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين بنسبة للتخصص ويتفرع التكوين فيها إلى:

فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها مواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر إختصاصا (ماستر بحث أو ماستر مهني)، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة و النتائج المحصل عليها و شروط الإلتحاق.

فرع مهني: تتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصاحبها الإندماج المهني المباشر في عالم الشغل و تحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة. ولكي يكون هذا الأخير ذا أداء جيد فإنه يقتضي تعددا في العرض لشهادات الليسانس المهنية التي تتوافق مع طلبات السوق. كما ينبغي أن يكون ذا أثر مزدوج فهو من جهة يثمن في السوق هذا المستوى من الليسانس بإعتباره كفاءة لمهنيين مختصين يملكون قواعد كافية تضمن لهم القدرة على التطور في وقت لاحق من جهة. ويفتح أفاق للطلبة الذين لم يتمكنوا من تحديد موقع لهم في الماستر من جهة أخرى.

الطور الثاني: تدوم هذه المرحلة التكوينية 5 سنوات بعد البكالوريا (البكالوريا+5 سنوات)، أي سنتين بعد شهادة الليسانس. ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس " فرع أكاديمي " تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما يسمح للطلبة الحائزين على شهادة ليسانس " فرع مهني" بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل متابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص. فهذا النظام يمكن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني، وينقسم إلى:

فرع أكاديمي: يمتاز بتحضير الطالب المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الإقتصادي(ماستر بحث)، لتمكينه بعد ذلك من الإلتحاق بمستوى الدكتوراه.

فرع مهني: يمكن الطالب من الحصول على تدريب أوسع في مجال محدد، يؤهله إلى مستويات أعلى من الأداء و التنافسية، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني). يتوج الطالب بشهادة ماستر بعد 4 سداسيات من الدراسة، يخصص آخرها للقيام بتربص بحث بإحدى المؤسسات أو مخابر البحث أوبتربص مهني بإحدى المؤسسات الإقتصادية.

الطور الثالث: تدوم هذه المرحلة التكوينية 8 سنوات بعد البكالوريا (البكالوريا+ 8 سنوات)، وتتجه السنوات الثلاث الأخيرة من التكوين الجامعي إلى إعداد بحوث وتحرير أطروحة دكتوراه. ويتابع الطالب خلال هذه المرحلة دروسا علمية وبيداغوجية كما يمكنه القيام بتربصات بحث بإحدى الجامعات أو بمراكز البحث الوطنية أو الأجنبية. وأمام تعدد الإختصاصات و التطور المذهل للمعارف و الطابع التطبيقي للبحث، فإن التكوين في مستوى الدكتوراه الذي يدوم ثلاثة سنوات ينبغي أن يضمن:

- تعميق المعارف في الإختصاص؛
- التكوين عن طريق البحث ولصالحه (تطوير قدرات البحث، التكيف على العمل الجماعي...).

1-7- المفاهيم الأساسية للتنظيم البيداغوجي لنظام ل م د:

يعتمد نظام ل م د على ستة مفاهيم أساسية تشكل تنظيمه البيداغوجي وهي[11]:

1- نظام الفصل: LE SEMESTRE

ويقصد به زمن وحدات التكوين والذي يصل إلى ستة عشرة أسبوعا أي ما يعادل 360 ساعة وهو الحجم الساعي الفصلي، وتتألف السنة الدراسية من فصلين جامعيين يحتوي الفصل على ثلاثة مقاييس ولكي يتحصل الطالب على شهادة ليسانس مهنية أو أكاديمية يجب أن يجتاز ستة فصول ولكي يتحصل على شهادة الماستر يجب أن يجتاز عشرة فصول.

2- التخصص: la féliere

وهو مسار التكوين ويحتوي على مجموعة من المقاييس ويتكون التخصص من:
المستوى الأول: يتمثل في شهادة الليسانس وتستغرق مدتها ثلاث سنوات بمعدل ستة فصول.

المستوى الثاني: يتمثل في شهادة الماستروتستغرق مدتها خمس سنوات بمعدل عشرة فصول.

المستوى الثالث: يتمثل في شهادة الدكتوراه وتستغرق مدتها عشر سنوات.

3- المقاييس :les modules

هي الوحدة الأساسية للتعليم الجامعي وتتشكل من أربع عناصر تنظيمية تحصيلها يكون بعد النجاح في الفحوص المستمرة الفصلية أو الإستدراكية.

4- الإعتماد : l'accréditation

وهو وحدة قياس للمكتسبات فكل وحدة تعليم لها قيمة تحدد بصفة إعتماد (قرض) هذه القيمة المعبر عنها برقم تحدد أيضا حسب العمل الواجب القيام به من طرف الطالب (عمل فردي، مشروع، بحث).

المكتسبات المحددة على شكل معارف وكفاءات تترجم كإعتمادات:

180 إعتماد للحصول على شهادة الليسانس؛

300 (180+120) بالنسبة لشهادة الماستر وبهذا فإن السداسي يقدر بـــ 30 إعتماد.

5- التثبيت :la validation

تخضع المعارف البيداغوجية والعلمية التي يكتسبها الطالب إلى فحص مستمر وتستعمل طرق عديدة منها الإختبارات، البحوث، الإمتحانات الإستدراكية ولا يعد الطالب قد تحصل على مقياس ما إلا إذا تحصل على علامة 20/10 وكذلك نفس الشيء بالنسبة للإختصاص فلا يستطيع الطالب النجاح في السنة الدراسية إلا إذا تحصل على جميع المقاييس بمعدل عام يساوي أو أكثر من 20/10. ويمكن الإستفادة من التعويض بين المقاييس.

6- الحيازة : la capitalisation

هي آخر عملية في السيرورة البيداغوجية لنظام ل م د وتؤهل الطالب إلى حيازة المقياس الذي إكتسبه والإستفادة منه عند التحويل.

1-8- مجالات التكوين:

معظم التكوينات الجديدة منظمة داخل مجالات كبيرة، والمجال هو عبارة عن تجمع عدة تخصصات على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها مثال : العلوم الإنسانية والإجتماعية، العلوم الإقتصادية والتجارية والمالية والتسيير، العلوم الدقيقة والتكنولوجيا (الرياضيات، الإعلام الآلي، الفيزياء، الكمياء وعلم الهندسة)، وعلوم الصحة (الطب، الصيدلة، طب الأسنان والبيطرة)[12]. ضمن كل مجال تعرف المسارات النموذجية التي هي عبارة عن تخصصات أو إختيارات.

1- **المسارات النموذجية**: يعرف المسار النموذجي " المتوج بشهادة " على أنه ترتيب منسجم لوحدات التعليم وفق الكيفيات التي تحددها الفرق البيداغوجية، على أساس هدف معين ويتم إعتماده من طرف الوصاية وبإمكان مختلف المسارات المعروضة أن تحتوي على تمهيدات لمختلف الإختصاصات ومتعددة التخصصات وتخصصات تحضر لمهنة ما كما تمكن من جهة توجيه الطالب توجيها تدريجيا حسب مشروعه المهني أو الشخصي والأخذ بعين الإعتبار ومن جهة أخرى تنوع الجمهور وحاجياته ومحفزاته[13].

2- **وحدات التعليم :** تنظم الدروس على شكل وحدات تعليم وتتكون من المقررات والمواد المنظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة بهدف بلوغ كفاءات ملموسة تقدم هذه الوحدات في مدة قدرها ستة أشهر وتنقسم إلى ثلاث أنواع[14]:

أ- **وحدة التعليم الأساسية** : تشمل مواد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في شعبة معينة.

ب- **وحدة التعليم الخاصة بالإستكشاف** : تشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعارفي للطالب وتفتح له منافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه بفضل تعدد المواد.

ت- **وحدة التعليم الأفقية** : تجمع مختلف مواد التعليم مثل : اللغات الحية، الإعلام الآلي، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، علم الإجتماع،... الخ التي توفر أدوات ضرورية لإكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الإندماج والتكيف المهنيين مع محيط متغير بإستمرار.

كل وحدة تعليمية هي عبارة عن أرصدة ممنوحة ويعني نظام الأرصدة كل النشاطات التعليمية بما فيها التربصات والبحوث (المذكرات) والمشاريع.

3- **الأرصدة :** يعتبر الرصيد وحدة قياس التعليم المحصل عليه فقيمة كل وحدة للتعليم محددة بعدد من الأرصدة (الدروس والعمل الفردي والمذكرة والمشروع والتربص ...) وتحدد المحاصيل النهائية التي تخص المعارف والأداء كي تحتسب على شكل أرصدة ويعد الرصيد بمثابة الوحدة التقييمية في سلم مرجعي خاص بكل المؤسسات الجامعية فهو في هذا السياق قابل للإحتفاظ والتحويل[15].

وتحدد قيمة مجمل الشهادات على شكل أرصدة[16]:

- السداسي مرفق بـــ 30 رصيد؛
- الليسانس مرفق بـ 3 سنوات أو 6 سداسيات أي 180 رصيد؛
- الماستر مرفق بـ 5 سنوات أو 10 سداسيات مرفقة بـــ 300 رصيد؛
- الدكتوراه لا تعتمد على الأرصدة بل على مناقشة أطروحة.

يتم الحصول على الأرصدة بإكتساب كل وحدات التعليم المتعلقة بالمسلك أو عن طريق التعويض لوحدات التعليم لنفس السداسي، وتغيير هذه الأرصدة مكتسبة نهائيا وهي قابلة للتحويل أي القبول والتصديق على فترة أو مرحلة الدراسة في مؤسسات جامعية أخرى ممكنة بعد موافقة الفرق البيداغوجية.

2- إيجابيات تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية:

تتمثل أهم إيجابيات تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية فيما يلي[17]:

- التسجيل يكون مباشر ولا يخضع لعملية التوجيه المركزي؛
- مرونة نظام التقييم والإنتقال مما يسمح بفرص نجاح أكبر؛
- تقليص الحجم الساعي بحيث يعطي الأهمية للبحث والمطالعة 25 ساعة دراسة خلال الأسبوع؛
- إنفتاح الجامعة الجزائرية على العالم وتشجيع التعاون مع الجامعات الدولية؛
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بإدخال المواد التثقيفية إضافة إلى التخصصات الرئيسية؛
- يقدم شهادة متعارف بها دوليا.

من خلال الإيجابيات المذكورة أعلاه نلاحظ أن معظم الأهداف المرجوة من تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية لم تتحقق، خاصة ما تعلق بتحسين نوعية التكوين، وتحقيق تبادل فعلي مع المحيط الإجتماعي والإقتصادي، وربط الجامعة بسوق العمل والإستجابة للمتطلبات الإجتماعية والإقتصادية، وإرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور، وإشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد. وهذا راجع إلى جملة من التحديات والصعوبات التي أعاقت تطبيق هذا النظام الجديد في الجامعات الجزائرية.

3- التحديات التي تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر:

يمكن تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية في:

3-1- تحديات المحيط الإجتماعي والإقتصادي:

يرتبط التكوين في نظام ل م د بمشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع مراعاة خصوصية المناطق، فهذا النظام يتميز بإزدواجية التكوين بين النظري والتطبيقي عن طريق التربصات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلد المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل عليها. والشيء الملاحظ هو أن الجامعات الجزائرية تجاهلت كليا " ل م د " المهني الذي يفترض أن يكون بالتوازي مع " ل م د " الأكاديمي، وهذا ما رفع من عدد المتخرجين بشهادات ليسانس أكاديمي الذي خلق أزمة حقيقية في كيفية التعامل معهم للسماح لهم بالتكوين في الماستر والدكتوراه. كما أن التربصات الميدانية المطلوبة تواجهها صعوبات وعراقيل كبيرة من قبل معظم المؤسسات المعنية. إضافة إلى ذلك فإن قلة المؤسسات الإقتصادية في الجزائر قلل من إيجاد فرص الشغل بالنسبة لخريجي هذا النظام، خاصة أن غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجون لا تعكس فعلا مستواهم العلمي والمهني[18]. كما أن المناهج التعليمية عندنا منفصلة عن الواقع المؤسساتي خلافا لما عليه في الدول الأوروبية التي تعمل على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسساتي، على خلاف الدول العربية وعلى رأسها الجزائر هناك شرخ كبير بين المناهج التعليمية والطرق الأكاديمية المدرسة في الجامعات و واقع المؤسسات، وهذا بالطبع يؤدي الى إضعاف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة لأنه من المفروض أن الجامعات مولد المورد البشري الذي يستغل مباشرة من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد[19]. بالإضافة إلى أن المناهج والمقررات الدراسية بالجامعة الجزائرية غير فعالة، لغياب هيئة متخصصة في التخطيط الإستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عال في الوزارة وإنفصال البرامج والمناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية الحالية[20].

2-3- تحديات تزايد أعداد الطلبة الجامعيين:

نتيجة الزيادة غير المسبوقة للطلب على التعليم العالي، أدى إلى حدوث توسع كمي كبير في أعداد الطلبة حيث " تضاعف عدد الطلبة من 500.000 سنة 2000 إلى أكثر من 1.6 مليون طالب مع الدخول الجامعي سنة 2017 "[21].

و يرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي[22]:

- مبدأ تساوي فرص الإلتحاق بالتعليم العالي؛
- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عدد الملتحقين بالأطوار الإبتدائية والثانوية؛
- زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الإقتصادية ومتطلبات سوق العمل؛
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولإعتبارات إقتصادية وإجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوى المهني في إطار الحراك الإجتماعي ومواجهة شبح البطالة؛
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم ومركزية التوجيه والتقويم؛
- مجانية التعليم العالي، وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل؛
- مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.

كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي إنجرت عنها مشكلات أخرى أعاقت التعليم العالي وإرتبطت[23]:

- بزيادة الحاجة للتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهياكل، وميزانية تسييرالبحث العلمي، التأطير؛

- زيادة بطالة الخرجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة ضعف الشهادات وقلة المناصب المفتوحة؛
- نقص الفعالية والحافز عند الطلبة والأساتذة؛
- إهمال البحث العلمي؛
- نجد أيضا مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا؛
- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل، وإستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم.

ويعد إهمال نوعية التكوين من النتائج المهمة التي نجمت عن الإهتمام بالتوسع الكمي على حساب الكيف خاصة في ظل تسارع المعارف والعلوم. ومما هو متعارف عليه في ميدان التربية أن العلاقة عكسية بين عدد الطلبة والمردود التربوي فهو ينخفض بإرتفاع العدد والعكس صحيح.

3-3- تحديات التأطيركما ونوعا:

بالرغم من التطور الكمي الكبير في عدد الأساتذة في الجامعات الجزائرية، حيث " إنتقل تعداد الأساتذة الجامعيين من قرابة 18.000 أستاذ سنة 2000 إلى حوالي 70.000 أستاذ سنة 2017"[24]. إلا أن معدلات التأطير ماتزال بعيدة عما يتطلبه التأطير النوعي، هذا ما دفع بالجامعات الجزائرية الى اللجوء الى إعتماد نظام الحصص والساعات الإضافية خاصة في بعض الشعب وأصبحت الجامعة تعاني فعلا من عجز في التأطير، مع إنعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي وهو من أهم خصائص نظام ل م د.

ويرتبط مشكل نقص التأطير بعدة عوامل نوجزها فيما يلي[25]:

- التوسع الكبير في التعليم العالي الذي أدى إلى إرتفاع عدد الملتحقين بالجامعات؛
- نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا؛

- سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز؛
- سياسات التوظيف غير واضحة ومعايير الترقية معقدة؛
- ضعف الدافع لإجراء البحوث لعدم وجود مستفيدين؛
- التأخر في رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية.

3-4- تحديات قلة التمويل:

تعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي، إلا أنه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي التي " قدرت في سنة 2018 بـ 313.336.878.000 دج أي ما يعادل 6.83% من الميزانية العامة للدولة التي قدرت في نفس السنة بـ 4.584.462.233.000 دج "[26]، إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وإرتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دور البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول أهم مصادر التمويل.

وتجمع المصادر على أن هذا المشكل يعود إلى[27]:

- مشكلة التسيير اللاعقلاني؛
- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختلف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية من القطاعات الأخرى؛
- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الإقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل؛
- بعد البحوث العلمية عن المجتمع وعدم إرتباطها بمشكلات التنمية؛

- تزايد عدد الطلبة أدى لصعوبات مالية ولا توازن؛

ومما لا شك فيه أن مشكل التمويل أضحى تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطويره فالإيداعات المالية لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد، وهو ما خلق عدة إختلالات وتحديات أضعفت التكوين والبحث العلمي، ولعل أبرزها نقص المرافق البيداغوجية وبروز ظاهرة الإكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات مما شكل ضغطا كبيرا على الطالب وعلى الأستاذ، أضف إلى ذلك نقص المخابر، قاعات المطالعة، المكتبات المتخصصة والكتب العلمية المسايرة للتطور الحاصل في مجال التعليم. بالإضافة إلى نقص الوسائل والتجهيزات العصرية المسايرة للمستجدات خاصة في ظل التطور الهائل للمعارف والعلوم والتكنولوجيات[28].

والحق أن الجزائر ليست البلد الوحيد الذي يعاني من تدني نسب الإنفاق على التعليم العالي بل تشاركها في هذا كثير من الدول العربية، ويفيد تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 بأن التعليم العالي في معظم البلدان العربية تتأثر نوعيته بإنخفاض الإنفاق. وبما أن بلدننا قد تبنت نظاما تعليميا غربيا، فإن المقارنة بين الإنفاق على التعليم في الجزائر ونظيره في تلك الدول، مقارنة مشروعة من شأنها أن تبين لنا التحديات المادية التي تواجه هذا النظام، فالدولة تصرف على الطالب الواحد ما قيمته 19 مليون سنتيم سنويا أي ما يعادل 3000 دولار، ومقارنة مع الدول الأخرى فإننا نجد فرنسا تنفق على الطالب الواحد 9000 دولار(أزيد من 54 مليون سنتيم)، أما في ألمانيا فيبلغ حوالي 11 ألف دولار (أزيد من 66 مليون سنتيم)، وفي المملكة المتحدة حوالي 12 ألف دولار(أزيد من 72 مليون سنتيم)، وتعتتبر جامعة هارفرد الأمريكية أغنى جامعة في العالم، إذ وصلت ميزانيتها إلى 34.9 مليار دولار[29]. وهذا

يستوجب مضاعفة الجهود لتدارك الإختلافات والنهوض بما يتماشى والأهداف التنموية للبلاد.

3-5- تحديات قلة الهياكل القاعدية والبناءات والتجهيزات:

بالرغم من العدد الكبير للمراكز الجامعية والجامعات. حيث (تضم الشبكة الجامعية الجزائرية سنة 2018 مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية و أربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم خمسون(50) جامعة، ثلاثة عشرة منها (13) مراكز جامعية، وعشرون مدرسة وطنية، و عشرة (10) مدارس عليا، وإحدى عشرة (11) مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين(2) جامعيتين)[30]. إن هذه الجهود معتبرة، إلا أن التعليم العالي بالجزائريواجه قلة في الأبنية والمعدات والآلات والأدوات، بسبب تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي، هذا مع نقص المراجع خاصة الحديثة منها وقاعات الأنترنت وإن وجدت فسمتها الإكتظاظ، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لايسمح بالتكوين الجيد.وهذا تحدي آخر من التحديات التي يواجهها تطبيق نظام ل م د في الجزائرالذي من أهدافه العلمية تقليص عدد الطلبة داخل الأفواج والتركيز على البحوث والأعمال التطبيقية، وذلك يتطلب مزيدا من الهياكل القاعدية والتجهيزات.

في الأخير يمكن القول أن التحديات التي تواجه تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية حالت دون تحقيق الأهداف المتوخاة منه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحديات بالإضافة إلى عوائق أخرى حالت دون دخول مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ضمن التصنيفات الدولية، لأن هذه التصنيفات تعتبر أن أعضاء هيئة التدريس هم حجر الأساس في تمكين أي مؤسسة تعليم عالي من دخول التصنيفات الدولية. فهي تأخذ بعين الإعتبار معيار الكم ، ومعيار النوع، هذا بالإضافة إلى جودة التكوين فالجامعات الجزائرية وبالرغم من الجهود

المبذولة لربطها مع محيطها فهي تبقى شبه معزولة عن إحتياجات سوق العمل الفعلية سواء من ناحية الكم أو النوع ، أما الجامعات الأوروبية تقوم بضبط وتحديد البرامج والتخصصات بمشاركة أرباب العمل والمؤسسات الصناعية وهو الشيء الذي لم تتمكن لحد الآن مؤسسات التعليم الجزائرية من تحقيقه. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ترتيب مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ضمن التصنيفات الدولية لسنة 2018

الجامعة	تصنيف ARWU	تصنيف THE	تصنيف Webometrics		
			ترتيبها محليا	ترتيبها عربيا	ترتيبها عالميا
جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا	-	-	1	38	2250
جامعة سيدي بلعباس	-	-	2	50	2370
جامعة قسنطينة01	-	-	3	55	2469
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان	-	801-1000	4	62	2577
جامعة قسنطينة 02	-	-	43	289	9153

المصدر: نوال، نمور، (2019)، ص310.

نلاحظ أن جامعة تلمسان هي الجامعة الجزائرية الوحيدة التي تمكنت من الظهور في التصنيفات الدولية وهو تصنيف THE، إلا أنه وبالرجوع إلى تصنيف Webometrics نجدها تحتل مراتب متأخرة وهذا راجع إلى إختلاف المؤشرات المعتمدة، حيث وفقا لتصنيف THE فقد حققت الجامعة تقدما ملحوظا فيما يخص مجال التعليم، البحوث العلمية، الإقتباس... إلخ، ما مكنها من دخول هذا التصنيف. أما بالنسبة لجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا فهي تحتل المرتبة الأولى محليا، لكنها جد متأخرة عالميا فهي تحتل المرتبة 2250، أما بالنسبة لترتيب جامعة قسنطينة 02 فهي جد متأخرة عالميا حيث تحتل المرتبة 9153، وهي جد متأخرة حتى على المستوى العربي فهي تحتل المرتبة 289.

لقد إستطاعت الجزائر ولأول مرة دخول تصنيف عالمي وهو تصنيف THE وذلك سنة 2017 بجامعة واحدة فقط وهي جامعة تلمسان وتمركزت ضمن فئة 801-1000، وبقيت ضمن هذه الفئة أيضا سنة 2018، لكن ولحد الآن لم تتمكن الجامعات الجزائرية من الظهور ضمن أفضل الجامعات لتصنيف ARWU. أما بالرجوع إلى تصنيف Webometrics هناك العديد من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لكنها تبقى تحتل مراتب متأخرة[31].

الخاتمة:

مر التعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخللتها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول الى جامعة نموذجية تتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، ومن هذا المنظور جاء الإصلاح الجديد المدرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المبني أساسا على نظام ل م د، لكن هذا النظام الجديد رغم النتائج المهمة التي حققها في الدول المتقدمة التي إعتمدته، إلا أنه ما يزال يطرح إشكالا واسعا في

الجزائر وإعترضته مجموعة من التحديات والعقبات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، وبعد دراستنا لأهم هذه التحديات والعقبات يمكن تقديم بعض التوصيات والإقتراحات التالية:

- لابد من إعادة تقييم وتقويم هذه الإصلاحات للوقوف على مواطن الخلل و رسم السياسات الكفيلة بحلها، وذلك بإنشاء لجان مختصة تسهر فعليا على متابعة وتطبيق وتقويم الإصلاح في كل مراحله؛
- يجب مراعاة خصوصية الواقع الجزائري، وأن نجعل منه دائما موضوعا للفهم والتحليل لنتمكن من تنفيذ إصلاح يجمع بين المستورد، والواقع الإجتماعي الجزائري، وفي هذا الإطار يكون من المهم جدا أن نحدد بدقة أهداف المجتمع الذي نأمل في بنائه ومعالم المسار التنموي الذي يعمل على تحقيقه[32].
- ضرورة صياغة سياسة لتطبيق نظام ضمان الجودة ومخططات عمل مضبوطة بفترات زمنية لتحسين جودة التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بجوانب التكوين والبحث العلمي وحوكمة الجامعة من جهة، ولتحقيق رضى الأطراف المستفيدة من خدماتها من جهة أخرى؛
- لابد أن تربط الجامعة بالمحيط الذي تتواجد فيه أي أن تلبي مخرجات الجامعة إحتياجات الإقتصاد الوطني من الإطارات والمختصين وأن تكون الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعات تستجيب لمعالجة مواضيع من شأنها المساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني ورفع قدراته التنافسية أي أن تكون مخرجات التعليم العالي بمثابة رأس مال فكري لمواجهة حاجات منظمات الأعمال. مما يتيح في الأخير الظروف المواتية لدخول الإقتصاد الوطني مرحلة إقتصاد المعرفة من بابه الواسع والذي يعبر عن مدى إستعداد الإقتصاد الوطني لإقتصاد

المعرفة خاصة إذا تم إرفاق هذه السياسات والإستراتجيات بإعتماد مبدأ الحكامة والشفافية والمساءلة؛

- على الجامعات مد جسور من المشاركة و التعاون مع مؤسسات الإنتاج و الإقتصاد في المجتمع، وبناء علاقات متبادلة معها حتى تضمن هذه الجامعات الدعم المالي عبر هذه المؤسسات لتنفيذ برامجها الأكاديمية و البحثية مقابل ما تقدمه هذه الجامعات لها من تخطيط معرفي و علمي لمسيرة برامجها الإنتاجية؛
- توطيد العلاقات مع المؤسسات الإقتصادية كالمصارف، وأرباب الصناعة، والجمعيات المهنية كنقابات المهندسين، والمحامين، عن طريق تمثيل دائم لهم في مختلف المجالس الجامعية (كمجالس الأقسام و الكليات و الجامعات) بما يتيح لهم تقديم النصح و المشورة العلمية حول حاجات مختلف هذه القطاعات الإقتصادية و الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بدوره على المحتوى العلمي للبرامج التعليمية وعلى خطط البحث العلمي في هذه الجامعات؛
- ضرورة إعتماد مقاييس علمية ما بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل لتفادي سياسة الحشو في المناصب البيداغوجية ووضع تخصصات حسب سوق الشغل؛
- لابد من تجاوز الأفكار التقليدية التي تجعل من الجامعات مرافق تعليمية لإستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية التي تتوفرفيهم الشروط المتوارثة منذ عقود للدخول إلى هذه الجامعات، إلى الرؤية الحديثة والفلسفة التجديدية للتعليم العالي التي تنطلق من إعتبار الجامعة مجمعا للنخبة من الشباب الذي إجتاز التعليم الثانوي بتفوق ملحوظ، بحيث يلتقي في رحاب الجامعة ذوو الإستعدادات الفطرية

الراقية والمؤهلات العلمية العالية للوصول إلى مستوى الإبداع العقلي في مجال التخصص.ويقتضي هذا الأمر في المقام الأول العدول عن السياسة القائمة على الإستجابة لحاجات المجتمع من دون تفكير في النتائج التي ستترتب على ذلك[33].

- لابد من وضع رؤية واضحة لمؤهلات الخريج، ويجب أن توجه لتحضير إطارات مؤهلين لمسؤوليات ذات مستوى عال وتتمثل هذه الكفاءات في الكفاءات المهنية، الأكاديمية، الشخصية، كفاءات التواصل والإتصال، والكفاءات الثقافية؛
- يجب توفير الهيئة التدريسية اللازمة وبمواصفات ودرجات علمية ذات جودة؛
- ضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس والتقويم، مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة تلك الأساليب، وتوجيه الطلاب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعليم الذاتي[34]؛
- ضرورة وضع أطر شفافة ورشيدة لضمان تكوين المكونين وتطوير معارفهم بما من شأنه أن يطور في نوعية المناهج والبرامج سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو من خلال تربصات بالخارج كما هو معمول به. مع مراعاة النقائص والسلبيات الحالية والتي تعود أساسا إلى عدم المتابعة والمراقبة لمثل هذه التربصات وقد أفرغت فعلا من مغزاها بشكلها الحالي ويكون ذلك من خلال تقوية وتدعيم التعاون الدولي من خلال المراكز البحثية في الدول المتطورة بالدرجة الأولى ومحاولة ربط مؤسسات التعليم العالي بشبكة المكتبات العالمية ويكون الولوج إليها بشكل سهل وميسور بالنسبة للباحثين والأساتذة والطلبة[35]؛

- دعم التكوين المستمر للأساتذة، ووضع قانون خاص بالأستاذ الجامعي مع سلم الترقيات وفق معايير موضوعية؛
- العمل على الحد من هجرة العقول بإعتبارها نزيفا للكفاءات العلمية في المجتمع، وذلك بتوفير الظروف المواتية للبحث والدراسة والإبداع؛
- وضع سياسة واضحة ومحددة فيما يتعلق بالإنفاق على قطاع التعليم العالي تأخذ الإحتياجات المادية بعين الإعتبار خاصة ما تعلق منها بالكثافة الطلابية وتدني شروط النوعية مع زيادة عدد الطلبة بما يفوق الزيادة في الموارد وفي القدرة على الإستيعاب مثل المدرجات والقاعات والمختبرات والمكتبات مع التركيز على جانب نظافتها وصيانتها وهي متطلبات مادية بدونها لا يمكن للجودة أن تتحقق في التعليم العالي، وأن تعطى أهمية للبحث العلمي في ميزانية الإنفاق على التعليم العالي لأنه بدون البحث العلمي لا يمكن الحديث عن المعرفة والتقانة والجودة[36]؛
- توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي بل تتعداه للمؤسسات العامة، القطاع الخاص، وباقي الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية؛
- إنشاء مراكز بحوث متخصصة في جميع المجالات العلمية، وتجهيزها بالمعدات العلمية والتجهيزات المكتبية بهدف تشجيع نشر البحوث العلمية والتطبيقية وإعطائها الإستقلالية التامة في تسيير أمورها.

التهميش والإحالات:

[1]- خضرة مونسيب، نظام ل م د وإمكانية المعرفة، جامعة الجزائر 1، الملتقى الوطني حول أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012، ص51

[2]- محفوظ عرابي، تبني نظام L M D في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: إستجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي؟ ص234، متاح على الرابط: http:/www.asjp.cerist.dz>article

[3]- أسماء هارون ، دورالتكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية – تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د-، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع،2009- 2010، ص105.

[4]- أحمد دردیش، ، واقع نظام ل م د في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، المجلد2،العدد4، جوان 2014، ص241.

[5]- مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص694.

[6]- محفوظ عرابي، المرجع السابق، ص237.

[7]- ــــــــــ، ماهية نظام ل م د، متاح على الرابط : http:// fd.univ.boumerdes.dz

[8]- العلجة حاجي، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق- دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل م د،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 10،جوان 2013، ص32

[9]- عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية، 2012، ص7، تاريخ التصفح : 2018/12/14 متاح على الرابط http:// confjo.jilwan.com/confjo2012/download2012.php/

[10]- أحمد دردیش، المرجع السابق، ص244.

[11]- أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس ماستر دكتوراه " في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل – دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز

الجامعي بأم البواقي- مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2005-2006، ص92.

[12]- أسماء هارون، المرجع السابق، ص116.

[13]- أحمد زرزور، المرجع السابق، ص 93

[14]- أسماء هارون، المرجع السابق، ص116

[15]- أحمد زرزور، المرجع السابق ، ص 94

[16]- أسماء، هارون، المرجع السابق، ص117.

[17]- دليلة معارشة، تحديد الإحتياجات التدريبية للأستاذ الجامعي في ضوء متطلبات نظام ل م د، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا،2017-2018، ص139.

[18]- أحمد دردیش، المرجع السابق،263.

[19]- العلجة حاجي، المرجع السابق،ص34.

[20]- حفيظة يحياوي، تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية- قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة أنموذجا-، جامعة البويرة، أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام : الراهن والأفاق، 22 أفريل 2013، ص91

[21]- سعيدة خواثرة، الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات)، مجلة الإستراتجية والتنمية،المجلد90، العدد 03، 2019، ص91

[22]- ليلى زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن L M D ومشكلات الجامعة الجزائرية- دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس- سطيف، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية،العدد 16، 2012، ص196.

[23]- نفس المرجع، ص197

[24]- سعيدة خواثرة، المرجع السابق، ص91

[25]- أحمد دريدش، المرجع السابق، ص262

[26]- سعيدة خواثرة، المرجع السابق، ص86

[27]- ليلى زرقان، المرجع السابق، ص195.

[28]- نفس المرجع، ص196

[29]- عبد القادر تواتي، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر، جامعة البويرة، أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والأفاق، 22 أفريل 2013، ص ص، 67-69.

[30]-http://www.mesrs.dz

[31] - نوال نمور، التصنيفات الدولية كأداة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي: فرص مؤسسات التعليم العالي الجزائرية،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد 51، 2016، ص310.

[32]- عبد القادر تواتي، المرجع السابق، ص81

[33]- نفس المرجع ، ص72.

[34]- ليلى زرقان، المرجع السابق،ص207

[35]- العلجة حاجي، المرجع السابق،ص35.

[36]- نفس المرجع ، ص35

قائمة المراجع:

الأطروحات:

1. أسماء هارون ، دورالتكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية – تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د-، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع،2009- 2010.
2. أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس ماستر دكتوراه " في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل – دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي- مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2005-2006
3. دليلة معارشة، تحديد الإحتياجات التدريبية للأستاذ الجامعي في ضوء متطلبات نظام ل م د، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا،2017-2018.

المقالات:

1. أحمد دردیش، ، واقع نظام ل م د في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، المجلد2،العدد4، جوان 2014.
2. مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016.
3. العلجة حاجي، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق- دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل م د،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 10،جوان 2013.
4. سعيدة خواثرة، الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات)، مجلة الإستراتجية والتنمية،المجلد90، العدد 03، 2019.
5. ليلى زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن L M D ومشكلات الجامعة الجزائرية- دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس- سطيف، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية،العدد 16، 2012.
6. نوال نمور، التصنيفات الدولية كأداة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي: فرص مؤسسات التعليم العالي الجزائرية،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد 51، 2016.

المداخلات:

1. خضرة مونسيب، نظام ل م د وإمكانية المعرفة، جامعة الجزائر 1، الملتقى الوطني حول أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012.
2. حفيظة يحياوي، تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية- قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة أنموذجا-، جامعة البويرة، أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام : الراهن والأفاق، 22 أفريل 2013.

3. عبد القادر تواتي، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر، جامعة البويرة، أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والأفاق، 22 أفريل 2013.

مواقع الأنترنت:

4. محفوظ، عرابي، تبني نظام L M D في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: إستجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي؟ ص234، متاح على الرابط: http:/www.asjp.cerist.dz>article
5. ـــــــــ، ماهية نظام ل م د، متاح على الرابط :http:// fd.univ.boumerdes.dz
6. عمر، بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية، 2012، ص7، تاريخ التصفح : 2018/12/14 متاح على الرابط
http:// confjo.jilwan.com/confjo2012/download2012.php/
7. http://www.mesrs.dz